

# انتهاك حقوق المدنيين العراقيين

## في حرب الخليج الثالثة

### أ.د. محيي الدين عشاوي

منذ أن بدأت العمليات الحربية في حرب الخليج الثالثة وحتى تاريخه قامت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بارتكاب العديد من انتهاكات حقوق المدنيين العراقيين على طول وعمق كافة الأراضي العراقية وذلك بالمخافة لكافة قواعد القانون الدولي "حرب" والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والموقعة بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٩ في مدينة جنيف بالاتحاد السويسري بمعرفة الممثلين المفوضين من قبل الحكومات المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في جنيف من ٢١ أبريل إلى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بقصد وضع اتفاقية لحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب وكذلك بالمخالفة للقواعد التي وردت في البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف والذي وقعته العديد من الدول التي شاركت في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد أربع دورات في مدينة جنيف من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧ والذي قام بوضع البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف .

- ونعرض تفصيل ذلك في العناصر التالية :

أولاً: بياناً موجزاً تاريخياً لسلوك المحاربين في المنازعات المسلحة قبل نشأة

القانون الدولي الإنساني المطبق في المنازعات المسلحة .

ثانياً: كيف نشأت قواعد القانون الدولي الإنساني بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة

والصفة الأمرة لقواعد هذا القانون ولقواعد اتفاقيات جنيف .

ثالثاً: الانتهاكات التي ارتكبتها قوات التحالف ضد المدنيين العراقيين في حرب الخليج الثالثة .

### أولاً : موجز تاريخي لسلوك المحاربين قبل نشأة القانون الدولي الإنساني:

لقد نشأ القانون الدولي الإنساني حديثاً في الفترة التي تلت الحرب النابليونية والتي قاسى فيها السكان المدنيون في المنازعات المسلحة في الأراضي المحتلة من قسوة الحرب والاحتلال وسوء المعاملة الكثير .

ولم تكن نشأة هذا القانون إلا تعبيراً عن رغبة المجتمع الدولي في التخلص من الأساليب الوحشية والأعمال البربرية التي سادت في عمليات الغزو وفي الأراضي التي احتلتها القوات الغازية على مدى حقبة طويلة من الزمن امتدت من القرن الرابع عشر إلى فترة قريبة من القرن التاسع عشر .

فعلى سبيل المثال ما حدث في الأراضي النورماندية المحتلة بمعرفة القوات الإنجليزية بقيادة إدوارد الثالث في سنة ١٣٤٦ ، عندما قامت هذه القوات بالانتشار في كل البلاد النورماندية ، وحرق وتدمير ونهب كل ما وجدوه في هذه البلاد . وكذلك عندما غزت فرنسا إيطاليا في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس واحتلت أراضيها وعاشت قوات فرنسا على حساب سكان وموارد الأراضي المحتلة ، فنهبت ثرواتها واستغلت مواردها، وكانت كالجراد يقضي على ما يجده. ومثال أخطر نجده في حروب الثلاثين عاماً التي امتدت في الفترة من ١٦١٨ - ١٦٤٨ إبان عصر الملكيات المطلقة الذي ظير على بقايا دمار عصر الحروب الدينية.

فلقد تم في خلال هذه الحروب تدمير معظم المسكن التي وجدت في الأراضي التي كانت تحتلها قوات الغزو ، فمثلاً في بوهيميا دمر ١٧١٧ مسكناً في ٩٠ قرية ، كما قضى على حوالي ٥ ملايين نسمة من رعايا الدول

التي اشتركت في هذه الحروب ولم يبق في الأراضي التي دار فيها الغزو والاحتلال الحربي سوى مليوني نسمة . واستمرت الفظائع والويلات التي قاسى منها المدنيون في شتى الأراضي إلى أن وضعت الحرب أوزارها بعد معاهدة سلام وستقاليا في سنة ١٦٤٨ .

وقد دعا هذا "جرسيوس" - الذي عاصر هذه الحروب "١٥٨٣- إلى أن يشن حرباً شعواء على الدمار الذي أحدثته هذه الحروب، وإلى نبذ الفوضى الدولية "Inter.Anarchy" وضرورة تقييد سلوك المحاربين ، كما دعا إلى ضرورة التمسك بالعرف الذي يقرر أن المحارب الذي يحتل أرض دولة أخرى ، يجب عليه أن يحافظ على الأراضي الزراعية والبضائع التجارية للدولة المحتلة أراضيها ، كما يجب أن يقيد ما يستولي عليه من هذه الأراضي بقيد الضرورة التي تدعو إلى هذا الاستيلاء. كما دعا الدول التي تحتل أراضي دول أخرى أن تتعفف عن ابتزاز أموال هذه الأخيرة طالما كانت هذه الدول الغازية تتمتع بوفرة من المال والإمكانات المادية .

وقد أثرت أفكار "جرسيوس" في ضمير المحاربين في أوروبا وظهر هذا الأثر في الحروب الأوروبية التي دارت بين مارلبورويوجين الإنجليز وخصوصهم من الفرنسيين فلقد حافظ الطرفان على سلوك جيوشهم في الأراضي المحتلة ، وحرموا على جنودهم أعمال النهب والسلب غير المميز في الأراضي التي يحتلونها . إلا أن هذه الأفكار قد أصيبت بالنكسة مرة أخرى في أواخر القرن السابع عشر . فعلى سبيل المثال ما حدث سنة ١٦٨٨ عندما أمر لويس الرابع عشر بتدمير الكثير من المقاطعات التي غزتها قواته واحتلتها. وفي سنة ١٧١٥ عندما استطاع ملك الدانمرك غزو أراضي السويد، قام ببيع جزء من هذه الأراضي (بمن وفردن) لرئيس هانوفر مجيزاً لنفسه حق تملك الأراضي المحتلة .

وأخيراً عندما احتل فردريك الأكبر أراضي ساكسونيا في حرب السنوات السبع، وقام بتجنيد كثير من سكانها لجيش بروسيا وارتكب الكثير من الأعمال الوحشية ضد سكانها .

وفي أوائل القرن التاسع عشر وجد من رجال الفكر والقانون وقادة الدول من يحاول إيقاف هذا التيار الصعب من الجرائم غير الإنسانية والأعمال الوحشية والسلوك التحكيمي الذي كان يحدث في الأراضي التي تحتلها قوات الغزو في الحروب المختلفة . ومثالاً لذلك ما أصدره "الدوق ولنيجتون" قائد القوات الإنجليزية والأسبانية التي غزت جنوب فرنسا سنة ١٨١٣ من تعليمات تحرم السلب والنهب في الأراضي التي احتلتها ، كما هدد بأن يعيد القوات الأسبانية إذا هي أصرت على الاستمرار في محاولاتها الانتقامية من الفلاحين الفرنسيين ثأراً لما حدث من القوات الفرنسية بقيادة نابليون في أسبانيا .

كما أرسل إلى إنجلترا مقبوضاً عليهم الكثير من الضباط الذين قاموا بأعمال السلب في الأراضي المحتلة ، كما قام بشنق الكثير من الجنود الذين ارتكبوا فظائع في الأراضي المحتلة مخالفين بذلك أوامره .

### **ثانياً : كيف نشأ القانون الدولي الإنساني :**

نتيجة لما قاسته البشرية في القرون السابقة من فظائع ارتكبتها المحاربون ضد السكان المدنيين في عمليات الهجوم البري وفي الأراضي المحتلة على النحو السابق سرده ، بدأت الدعوة تسري بين الأمم المتقدمة نحو وضع قواعد قانونية تقيد سلوك القوات الغازية من أجل توفير الحماية للسكان المدنيين غير المحاربين في الأراضي المحتلة . وكانت أول قواعد قانونية وضعت في هذا الخصوص هي قواعد الحرب الأمريكية التي صدرت

سنة ١٨٦٣ والتي تضمنت القواعد والقوانين التي تنظم سلوك القوات الأمريكية في الميدان والتي حرمت أعمال السلب والنهب وغيرها من الجرائم التي ترتكبها في الأراضي المحتلة ونصت على العقوبات التي توقع على مرتكبي هذه الجرائم من أفراد القوات الأمريكية .

وقد كان هذا القانون الأمريكي هو أول تقنين ينظم سلوك المتحاربين في الأراضي المحتلة- يقدم إلى مؤتمر بروكسل الذي دعت إليه الحكومة الروسية ، والذي عقد في بروكسل سنة ١٨٧٤ وحضره مندوبو دول أوروبا جميعها ما عدا بعض الدويلات الصغيرة . وكان المؤتمر يجمع بين خبراء عسكريين وبعض الرجال الدبلوماسيين ورجال القانون، واستمر اجتماعه من ٢٧ يوليو إلى ٢٧ أغسطس ١٨٧٤ وقدمت فيه الحكومة الروسية مشروعاً بقواعد الحرب البرية. وقد انقسم المؤتمر أثناء المناقشات إلى فريقين مختلفين. الفريق الأول منهما والمكون من الدول القوية التي لديها قوات عسكرية كبيرة وقف موقف المعارضة من بعض مواد الاتفاق وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالاحتلال وسلطات جيش الاحتلال وموقف المدنيين في الأراضي المحتلة وهل يجوز اشتراكهم في أعمال القتال أو عدم اشتراكهم . وقد كان رأي هذا الفريق أن سكان الأراضي المحتلة يلتزمون بالطاعة المطلقة والخضوع لسلطان جيش الاحتلال وأنه يحرم على هؤلاء السكان أن يقوموا في وجه جيش الاحتلال أو يحاولون طرده لأنهم مدنيون ومحرم عليهم القتال. أما الفريق الثاني والمكون من الدول الصغيرة فقد رأى عدم الاعتراف لدولة الاحتلال بحقوق على الأراضي التي تحتلها ، كما طالب بأن يكون للشعب الحق في القيام في وجه قوات الاحتلال حتى يتم طرده .

وبالرغم من هذا الاختلاف فلقد توصل المؤتمر في النهاية إلى مشروع اتفاق دولي تضمن قواعد للحرب البرية مستمداً أغلبها من القواعد العرفية التي كانت قائمة من قبل .

وبالرغم من أن مشروع اتفاق بروكسل لم تصدق عليه الدول فإن هذه المحاولة كان لها أكبر الأثر في سلوك المحاربين في الفترة التي تلت وضع هذا المشروع . ومن ذلك ما أعلنته روسيا مع تركيا سنة ١٨٧٧ من أنهما ستتبعان قواعد المشروع في هذه الحرب . كذلك كان لهذا المشروع أثره في وضع تعليمات خاصة بالحرب البرية لكثير من جيوش الدول ، ومن هذه الدول فرنسا التي نقلت هذا المشروع وصاغته في صورة تعليمات تنظيم سلوك الجيش الفرنسي في الحروب التي يخوضها والأراضي التي يحتلها . كما عرض هذا المشروع على مجمع القانون الدولي سنة ١٨٧٥ فوافق عليه . وصاغ على أساسه لائحة الحرب البرية التي وضعها سنة ١٨٨٠ .

وفي سنة ١٨٨٩ دعت روسيا إلى عقد مؤتمر لاهاي الأول الذي حضرته ٢٨ دولة من بينها دول أوروبا جميعها ما عدا دويلاتها الصغيرة (ليختنشتين وموناكو وسان مارينو) . ومن بينها الولايات المتحدة والمكسيك من القارة الأمريكية ، ومن بينها الصين واليابان من دول القارة الآسيوية . ولقد انتهى المؤتمر إلى عقد العديد من الاتفاقيات كان من بينها لائحة الحرب البرية المستمدة من مشروع بروكسل ، والتي ألحقت بالاتفاقية الثانية التي نصت على أن الدول تلتزم بإصدار تعليمات لجيوشها مطابقة تماماً لما ورد في اللائحة . والتي دعت إلى فصل اللائحة عن الاتفاقية والاكتماء بإلزام الدول بأن تصدر لجيوشها التعليمات المطابقة لللائحة بدلاً من إدماج هذه اللائحة في الاتفاقية وجعل الالتزام منصباً عليها مباشرة هو موقف المعارضة الذي وقفته بعض الدول من مشروع بروكسل بالنسبة لحقوق جيش الاحتلال على

الأراضي المحتلة . وهو نفس الموقف الذي وقفته هذه الدول بالنسبة للمواد المماثلة في الاتفاقية الجديدة . ولقد كان على رأس المعارضين مندوب بلجيكا الذي قال : إنه يسلم بأن الدولة المحاربة التي تحتل جزءاً من إقليم دولة العدو تباشر سلطاناً فعلياً على الإقليم المحتل، ولكنه يمانع مع ذلك من النص على هذا السلطان الفعلي وتفصيل الحقوق المترتبة عليه ضمن الاتفاقية.

ولقد كانت حجة المندوب البلجيكي في ذلك أن ذكر ما يتمتع به جيش الاحتلال من سلطان فعلي في الأراضي المحتلة ضمن مواد الاتفاقية يحمل معنى التسليم بقانونية تصرفات هذا الجيش في الأراضي المحتلة ويجعل من سلطانه الفعلي سلطاناً قانونياً، وهو ما يرفضه وأن الأفضل في رأيه، أن يترك هذا الموضوع دون تقنين، على أن تخضعه الدول لمبادئ القانون العامة وذلك تفادياً للمحذور الذي أشار إليه. ولقد لفت نظر المندوب البلجيكي إلى أن ترك موضوع كهذا بدون تقنين يحيطه بالغموض غير المستحب، وأن الأولى أن يشمل التجميع كما يشمل باقي القواعد المتعلقة بالحرب البرية. كما اقترح مندوب إنجلترا حلاً للموقف، أن تتضمن القواعد التي يتفق عليها لائحة مستقلة، وأن يفرض على الدول في الاتفاقية واجب إصدار تشريع يضعها موضع التنفيذ، فيمكن هذا الدول التي تعارض في أن تلتزم مقدماً بقبول حقوق معينة لجيش الاحتلال على الإقليم المحتل، من أن تغفل النص على هذه المواد ضمن التشريع الذي تضعه هي لجيوشها . وانتهى الإشكال بالأخذ بهذا الحل . ولعل مندوب بلجيكا كان لديه الدافع في ذلك الوقت في معارضة أي تقنين لحقوق جيش الاحتلال على الإقليم المحتل نظراً لتعرض أراضي بلجيكا لقسوة الاحتلال من جراء الحروب الأوروبية التي دارت في القرون الأخيرة . ولو أن ذلك له أضراره من حيث ترك سلطة جيش الاحتلال مفتوحة وغير مقيدة بقيود قانونية صريحة وواضحة .

وفي سنة ١٩٠٧ اجتمع مؤتمر لاهاي الثاني تنفيذاً لما كان قد اتفق عليه في مؤتمر لاهاي الأول سنة ١٨٩٩ ، وحضر هذا المؤتمر مندوبو كل دول أوروبا ودول أمريكا، بما فيها أمريكا الجنوبية. وقد أعاد المؤتمر النظر في بعض اتفاقيات وتصريحات سنة ١٨٩٩ ، وفيما يتعلق بقانون الاحتلال الحربي فلقد قام بوضع الاتفاقية الرابعة وهي الاتفاقية الثانية القديمة والتي وضع فيها تنظيمًا لقواعد الحرب البرية -والحق لائحة الحرب البرية بنفس النظام الذي حدث في اتفاقية سنة ١٨٩٩ . ولم تكن هذه الاتفاقية نفسها حين قالت في مقدمتها أن النظم الذي وضعها لا تتناول جميع الحالات التي لم يتناولها التنظيم تبقى الشعوب ، ويبقى المتحاربون تحت حماية المبادئ العامة للقانون الدولي العام كما تستخلص مما جرى عليه عرف الشعوب المتمدينة ومن قوانين الإنسانية ومما يتطلبه الضمير العام .

وفي سنة ١٩١٤ اندلعت حوادث الحرب العالمية الأولى، ومما يؤسف له أن الدول المتحاربة لم تراخ في كثير من الحالات تطبيق اتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٩٠٧ بالنسبة لمعاملة المدنيين في الأراضي المحتلة. وقاسى سكان هذه الأراضي الكثير من الأعمال المخالفة لهذه الاتفاقيات ولوائح الحرب البرية الملحقة بها .

وبالرغم من حوادث الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم. فإن اتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ استمرت كما هي سارية باعتبارها تكون القانون الدولي الإنساني الذي هو فرع من فروع القانون الدولي وجزء من أجزائه التي تنظم العلاقة بين الأطراف المختلفة في زمن الحرب والاحتلال الحربي . بل لقد استمرت هذه الاتفاقيات باعتبارها تشكل جزءاً من القانون الأمريكي الملزم لدول القارة الأمريكية في زمن الحرب والاحتلال

الحربي . وفي هذا المعنى يقول هُدسون (Hudson) في مجال تقييمه لهذه الاتفاقيات باعتبار أنها مازالت موجودة ولم تختف بسبب ما حدث من انتهاكات لها في الحرب العالمية الأولى :

"..... not they have by no means disappeared as a part of international law ... They now form part of our conventional law."

وفي الواقع فإنه لم يحدث في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية أي تطوير أو تعديل لقانون الاحتلال الحربي كما هو في اتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٩٩ لسنة ١٩٠٧ . إلا أن الأمر لم يخل من تناول فقهاء القانون الدولي لحوادث هذه الحرب بالتحليل من وجهة نظر ما حدث انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني من جانب سلطات الاحتلال في الأراضي التي شملها الاحتلال الحربي في خلال هذه الحروب .

وفي سنة ١٩٣٩ اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية . وكانت ذروة البربرية في معاملة المدنيين من سكان الأراضي المحتلة وانتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني ، مما دعا معظم الكتاب إلى تناول حوادث الحرب بالشرح والتعليق والمطالبة بوضع قواعد جديدة تضمن الحماية الكافية للمدنيين وأموالهم في زمن الحرب والاحتلال الحربي ، وتقيد سلوك المحاربين في الأراضي التي يحتلونها في خلال سير الحرب ، وتحدد مسؤولية هؤلاء المحاربين عن الجرائم التي يرتكبونها في زمن الحرب والاحتلال الحربي . كما طالب أكثرهم بإنشاء محاكم للنظر في مخالفات دول الاحتلال لاتفاقيات لاهاي واللوائح الملحق بها وأن يتفق على إنشاء هذه المحاكم في معاهدات السلام التي تعقد بعد انتهاء الحرب .

وحتى اندلاع حوادث الحرب العالمية الثانية . لم يكن للمدنيين قواعد قانونية أو اتفاقيات أو لوائح خاصة تعطيهم حماية كافية في زمن الحرب

والاحتلال الحربي ، فلقد اعتبرت المواد المحدودة التي جاءت بلوائح لاهاي الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ (المواد من ٤٢ إلى ٥٦) والخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال الحربي ، غير كافية في حالات الحرب الشاملة "Total Warfare" وهي الحرب التي يتسبب عنها تعرض المدنيين في عدد كبير من الدول لنفس الأخطاء التي تتعرض لها القوات المسلحة. وهذا ما أثبتته حوادث الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ولقد أدى ذلك إلى أن تقوم لجنة الصليب الأحمر الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بالتفكير الجدي نحو وضع مشروع اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب والاحتلال الحربي . إلا أن مجهوداتها سارت ببطء نتيجة لعدم رغبة الدول القوية عسكرياً في التعاون معها بالدرجة المطلوبة . ولقد تمثل أول مجهود لهذه اللجنة في التوصية التي أصدرتها في قرار ، عند عقد المؤتمر الدبلوماسي سنة ١٩٢٩ الخاص بوضع اتفاقية معاملة أفراد القوات المسلحة ، والتي جاء فيها أنه يجب إجراء الدراسات اللازمة لوضع اتفاقية لحماية المدنيين . وفعلاً وتنفيذاً لهذه التوصية ، قامت اللجنة بتحضير مشروع جديد وكامل لهذه الاتفاقية وقدمته لمؤتمر الصليب الأحمر الدولي الذي عقد في طوكيو سنة ١٩٣٤ . وقد كان المفروض أن يعرض هذا المشروع على مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي دعت إليه الحكومة السويسرية والذي تباطأت الحكومات في قبول الدعوة لحضوره حتى عام ١٩٣٩ وتحدد له سنة ١٩٤٠ إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية جعل انعقاد المؤتمر أمراً مستحيلأ . وبعد انتهاء الحرب قامت اللجنة بإعادة تقديم المشروع سنة ١٩٤٦ وفي مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي عقد في سنة ١٩٤٧ . وأخيراً قدمت اللجنة مشروع اتفاقية المدنيين كاملة إلى المؤتمر الدولي السابع عشر لجمعية الصليب الأحمر الذي عقد في استوكهلم في سنة ١٩٤٨ الذي وافق

عليه مع بعض التعديلات . وفي الفترة من ٢١ إبريل إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ عقد مؤتمر في جنيف دعت إليه حكومة الاتحاد السويسري بإيعاز من لجنة الصليب الأحمر الدولي وحضره مندوبون عن ٥٩ دولة و ٤ دول بصفة مراقبين . وقد تم في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ توقيع اتفاقية جنيف الرابعة والخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب والاحتلال الحربي ، كما تم إقرار نصوص ثلاث اتفاقيات أخرى ، وهي (اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان والتي جاءت تعديلاً للاتفاقيات الخاصة بهم من قبل وهي اتفاقية جنيف لسنة ١٨٦٤ وتعديلاتها في سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٢٩ - اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من القوات المسلحة في البحار والتي جاءت تعديلاً لاتفاقية جنيف لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ - اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وهي التي تضمنت نصوص اتفاقيات لاهاي الخاصة بأسرى الحرب لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لسنة ١٩٢٩ . وبذلك تكون اتفاقية المدنيين هي الاتفاقية الجديدة التي وضعها المؤتمر الدبلوماسي . فهو لم يتولى مراجعة اتفاقية لاهاي الرابعة . واللوائح الملحقة بها . ونتيجة لذلك فإن هذه الاتفاقية الجديدة الخاصة بحماية المدنيين والتي وضعها المؤتمر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ لا تلغي اللوائح الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ وهي لا تحل محلها . فهذه الأخيرة ما زالت نافذة بل تكملها الاتفاقية الجديدة . ودليلنا في ذلك نص المادة ١٥٤ من هذه الاتفاقية الجديدة والذي يقول : "في العلاقات بين الدول المرتبطة باتفاقيات لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية سواء المؤرخة ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ أو المؤرخة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ والتي تعاقبت بهذه الاتفاقية فإن هذه الأخيرة تعتبر مكملة للقسمين الثاني والثالث من اللوائح الملحقة باتفاقيات لاهاي المشار إليها .

## ثالثاً : الصفة الأمرة لقواعد القانون الدولي الإنساني :

من العرض السابق لنشأة القانون الدولي الإنساني . يتبين لنا أن هذه القواعد تتكون الآن من نصوص الفصل الثالث من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي الخاصة بالحرب البرية (المواد من ٤٢ إلى ٥٦) بالإضافة إلى نصوص القسم الثالث من اتفاقية جنيف الرابعة خاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب (المواد من ٤٧ إلى ٧٨) .

وهذه القواعد سواء ما جاء منها في لوائح لاهاي أو اتفاقية جنيف للمدنيين لها صفة أمرة ملزمة لكل الدول سواء الأطراف فيها أو غير الأطراف . وهذا ما نراه . وسنحاول فيما يلي التلليل على رأينا هذا :-

### ١- بالنسبة للوائح لاهاي لسنة ١٨٩٩ لسنة ١٩٠٧ :-

حدث في خلال الحرب العالمية الثانية أن رفضت ألمانيا تطبيق هذه اللوائح بحجة أن اتفاقية لاهاي الملحقة بها هذه اللوائح تضمنت شرطاً ينص على عدم تطبيقها إلا بين الأطراف المتعاقدة وفي حالة واحدة فقط وهي حالة كون جميع أطراف الاتفاقية مشتركين في الحرب . وبناء على ذلك فإن هذه اللوائح وهذه الاتفاقية توقفت عن السريان وامتنع تطبيقها من أغسطس سنة ١٩١٧ وهو تاريخ دخول الحرب مع ليبيا التي لم تكن طرفاً في هذه الاتفاقية . كما أثرت نفس الحجة بالنسبة لاشتراك إيطاليا في الحرب ولكونها لم تصدق على أي اتفاقية من اتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧ .

وقد رفضت هذه الحجة التي استندت إليها دول الغزو في خلال الحرب العالمية لتحقيق أهدافها في التهريب من تطبيق أحكام هذه اللوائح في الأراضي التي احتلتها . فلقد استعرض (Lawrence) ما جرى عليه العمل الدولي منذ القرن التاسع من حيث إصدار بعض المحاربيين

لتعليمات إلى جنودهم بالتزام قواعد السلوك الحسن في حالات الغزو والاحتلال الحربي ، ومثل ذلك تعليمات الدوق ولنجتون في سنة ١٨١٣ أثناء غزوه واحتلاله لجنوب فرنسا ، والتي حرمت على جنوده ارتكاب جرائم السلب أو النهب في الأراضي التي احتلتها قواته ومثل أيضاً تعليمات الجيش الأمريكي في الميدان الصادرة سنة ١٨٦٣ وذلك في محاولة منه لإظهار أن القواعد التي جاءت بها لوائح لاهاي الملحقة باتفاقيات لاهاي سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ لم تكن إلا تقريراً لما ساد من قواعد عرفية بين الدول المتمدينة في خلال القرن التاسع عشر . ثم أيدى لورنس رأيه في مدى إلزام لوائح لاهاي فقال :-

"In 1997 The Second Hauge Conférence issued revised Regulations, and these may now be regarded as binding between civilized states."

كما كتب (كينز Kinz) قائلاً أن اتفاقية لاهاي ولوائح الحرب البرية الملحقة بها ما زالت هي القانون الساري الملزم وأن الدليل على ذلك هو احتواء قانون الحرب البرية الأمريكية الصادر في ١٨ يوليو سنة ١٩٥٦ لنصوص هذه اللوائح .

وفي الإلزام العالمي للوائح لاهاي تحدث (بريبر) قائلاً :-

"The Hauge Regulations annexed to convention IV of 1907 these Regulations now considered customary rules binding on all belligerents."

كما كتب (لويس دلبز Luis Delbez) عن النظام القانوني للاحتلال الحربي مقررأ أن المبادئ العامة الملزمة للاحتلال الحربي في القانون الدولي العام الحديث هي المبادئ المنصوص عليها في القسم الثالث من لوائح لاهاي

(المواد من ٥٢ إلى ٥٦) وفي اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الاحتلال الحربي (المواد من ٤٠-٨٧) .

وقد ناقشت محكمة نورمبرج مدى إلزام اتفاقيات لاهاي واللوائح الملحقة بها لغير الأطراف وذلك في مجال تطبيقها هذه الاتفاقيات بين ألمانيا وإيطاليا . فلقد اعتبرت المحكمة أن اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ ملزمة لألمانيا بصرف النظر عن شرط المشاركة العامة "General Participation" المنصوص عليه في المادة ٢ من هذه الاتفاقية (السابق الإشارة إليه والذي استندت إليه ألمانيا) فلقد قالت المحكمة أنه بالرغم من أن كل المتحاربين ليسوا أطرافاً في هذه الاتفاقية فإنه ليس من الضروري الاستناد إلى هذه الحجة . ذلك لأن قواعد الحرب البرية التي جاءت بلوائح لاهاي كانت بلا شك تكون تطوراً جديداً للقانون الدولي الذي كان موجوداً وقت الموافقة على هذه الاتفاقية . كما أنها كانت محاولة لتنقيح قوانين وأعراف الحرب العامة التي كانت موجودة حينئذ . ولذا فإن هذه الاتفاقية تعتبر كاشفة لقوانين وأعراف الحرب التي كانت موجودة من قبل والتي كان معترفاً بها عند بداية الحرب من الدول المتمدينة . وبذلك تكون محكمة نورمبرج قد اعتبرت أن لوائح لاهاي ذات صفة أمرة لكل الدول بوصفها كاشفة لعرف كان مستقراً قبل وضع هذه اللوائح وليست منشئة لقواعد جديدة وبالتالي فهي تطبق على كل الدول سواء كانت طرفاً فيها أم لا .

ولم تكن محكمة نورمبرج هي المحكمة الوحيدة التي اعترفت بالصفة الأمرة لقواعد القانون الدولي الإنساني متمثلاً في لوائح لاهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ . فلقد ساير القضاء الوطني الذي قام بنظر كثير من قضايا الاحتلال الحربي في خلال الحرب العالمية الثانية محكمة نورمبرج ورأي الفقه في إلزام لوائح لاهاي لكل الدول سواء كانت طرفاً أم لا . ومثالاً لذلك

نشير إلى ما قرره محكمة الاستئناف اليونانية في قضية تتعلق بالاحتلال البلغاري لليونان في خلال الحرب العالمية الثانية وتتلخص وقائع هذه القضية فيما يلي .

"حدث في إبريل سنة ١٩٤١ أن قامت القوات الألمانية باحتلال جزء من الأراضي اليونانية وهو الجزء الواقع بين نهر ستريمون والحدود التركية، ثم قامت بعد فترة بتسليم هذا الجزء إلى السلطات الحربية البلغارية حيث كانت بلغاريا من حلفاء ألمانيا في ذلك الوقت . وأجبرت السلطات اليونانية والإدارية والقضائية على ترك الأراضي المحتلة . ثم أنشأت حكومة صوفيا إدارة جديدة ومحاكم جديدة شكلتها بالكامل من موظفين رسميين بلغاريين . وفي سنة ١٩٤٣ باع شخص يعرف باسم (N) أموالاً عقارية إلى شخص آخر (L) وذلك بموجب عقد تم توثيقه على يد قاضي المقاطعة البلغاري . وبعد تحرير اليونان طالب (N) باسترداد ممتلكاته على أساس بطلان العقد شكلاً لمخالفته للقانون اليوناني الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ .

وقد قررت محكمة أول درجة بأن التصرف الناقل للملكية في هذه الدعوى باطل ولا أثر له لأنه تم بمعرفة شخص غير مختص في إتمام هذا التصرف . (باعتبار أن سلطات الاحتلال قد خالفت لوائح لاهاي وأنغنت القانون اليوناني وأحلت محله القانون البلغاري) ولكن المدعي (L) استأنف الحكم .

وعند نظر محكمة الاستئناف للقضية قررت المبادئ التالية :-

- ١- أن سلطات الاحتلال تلتزم بأن تكون أعمالها في الأراضي المحتلة مطابقة للمبادئ التي جاءت بها لوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧ . وهي المبادئ المقبولة من الكتاب وهي أيضاً المبادئ التي جرى عليها العمل في المحاكم .

٢- أنه ولو أن اليونان ليست طرفاً في اتفاقيات لاهاي . إلا أن القواعد التي تضمنتها هذه الاتفاقيات تمثل مبادئ القانون العرفي الدولي الملزمة لكل الدول حتى ولو لم تكن أطرافاً في هذه الاتفاقيات كما هو الحال بالنسبة لليونان . وباعتبار أن هذه القواعد كاشفة لعرف دولي مقبول ومعترف به كقواعد قانونية لها قوة إلزام دولي .

وإذا كان لنا أن نحلل طبيعة اتفاقيات ولوائح لاهاي لإظهار مدى إلزامها، فإنه يمكننا أن نعتبر أن هذه الاتفاقية واللوائح تتضمن قواعد قانون دولي ذات طبيعة مختلطة. بمعنى أنها تعد قواعد اتفاقية بالنسبة للدول الأطراف في هذه الاتفاقية. كما أنها من جهة أخرى تعد قواعد عرفية بالنسبة لباقي الدول غير الأطراف فيها .

ونتيجة لهذه الطبيعة المختلطة أو المزدوجة بتعبير آخر ،تصبح هذه الاتفاقيات ملزمة لكل دول العالم. ذلك لأنه من ناحية كونها قواعد اتفاقية. فهي إذن ملزمة لجميع الدول الأطراف فيها . أما من ناحية كونها عرفية. فإن الأمر المستقر هو أن الدول جميعها تلتزم بالعرف سواء اشتركت في تكوينه أم لم تشترك . وبالتالي تصبح هذه الاتفاقيات الكاشفة عن قواعد عرفية موجودة فعلاً قبل عقد هذه الاتفاقيات . ملزمة لكل دولة سواء كانت طرفاً فيها أم لا .

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : إذا كانت اتفاقيات لاهاي كاشفة لعرف دولي . فما هو هذا العرف وأين ومتى وجد ؟

وببساطة نجيب على هذا السؤال فنقول أن القواعد العرفية التي كشفت عنها اتفاقيات لاهاي مارستها الدول طوال القرن التاسع عشر. بل لقد جاءت كثير من قواعد الحرب والتشريعات الوطنية شاملة لهذه القواعد في تواريخ

سابقة على وضع اتفاقيات لاهاي . والأكثر من ذلك هو أن جيوش الدول المتحاربة كانت تلتزم بدرجة كبيرة في سلوكها بهذه القواعد. ونحن على سبيل المثال نؤكد هذه الإجابة بالأمثلة التالية :-

( أ ) التعليمات والأوامر التي أصدرها الدوق ولنجتون إلى جيوشه في سنة ١٨١٣ أثناء غزوة واحتلاله لجنوب فرنسا . والتي نصت على تحريم الوسائل البربرية في معاملة سكان الأراضي المحتلة وكذا تحريم السلب والنهب ومعاقبة الجنود الذين يخالفون هذه التعليمات بعقوبات قاسية وصلت إلى حد الإعدام شقاً .

(ب) قوانين ليبر "Lieber Laws" وهي القوانين التي وضعها الأستاذ ليبر الفرنسي والتي أمر الرئيس الأمريكي إبراهيم لينكولن بصياغتها فيما عرف بالأمر رقم ١٠٠ لسنة ١٨٦٣ الذي تضمن التعليمات الخاصة بسلوك أفراد الجيش الأمريكي في الميدان . والتي كان الهدف منها تطبيق مبادئ القانون الدولي التي كانت معروفة في ذلك الوقت في خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) وقد شملت هذه التعليمات والقواعد الخاصة بالسلوك الإنساني في الأراضي المحتلة احتلالاً حربياً وتحريم القتل والتعذيب وسوء المعاملة وقتل الرهائن. كما تضمنت النص على حماية الأشخاص المدنيين في الأراضي المحتلة وبصفة خاصة النساء وكذا حماية الممتلكات الخاصة والآثار الفنية والعلمية في الأراضي المحتلة . بالإضافة إلى احترام حرية العقيدة وممارستها في الأراضي المحتلة إلى آخر ذلك من القواعد التي اعترفت بها الأمم المتمدينة وتناولها الكتاب بالاستحسان، وكان لها عظيم الأثر على مستقبل قانون الأمم . كما أنها كانت الأساس في وضع قواعد اتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٩٩ لسنة ١٩٠٧ بل أيضاً اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ .

(ج) التعليمات التي أصدرها الرئيس الأمريكي (مكينلي) إلى وزير الحربية الأمريكي في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٨ بمناسبة الاحتلال الأمريكي لأراضي سانتياجو الكوبية في خلال الحرب الأمريكية الأسبانية والتي جاء بها أن على القوات الأمريكية أن تحسن معاملة السكان في الأراضي المحتلة واحترام أشخاصهم وشرفهم وأملاكهم وحقوقهم الخاصة وعلاقاتهم العائلية الداخلية والخارجية . كذا احترام الكنائس والمعابد ومباني الفنون والعلوم والمدارس التعليمية والمتاحف والآثار التاريخية ومنع تدميرها أو المساس بها .

ومن هذه الأمثلة يتضح لنا أن ما جاءت به لوائح لاهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ما هو إلا تجميع للقواعد العرفية التي كانت سائدة ومستقرة وملزمة لكل الدول وقت وضع اتفاقيات لاهاي .

والخلاصة هي أن القواعد التي جاءت بها لوائح لاهاي ذات صفة أمرة لكل الدول بوصفها كاشفة لقواعد عرفية ملزمة وسابقة على وضع هذه اللوائح .

٢- بالنسبة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب والموقعة في أغسطس سنة ١٩٤٩ :-

تعتبر هذه الاتفاقية من نوع الاتفاقيات المتعددة التي تتضمن في غالب الأحوال قواعد مقبولة من مجموعة كبيرة من دول العالم . وفي هذا المعنى يقول (مايكل فيرالي Michel Virally) في شرحه لأنواع المعاهدات الدولية ما يلي :-

"It is one of multilateral Conventions, Laying down rules accepted by the great majority of states such as the Geneva Conventions of 1949 on the Protection of Victims of War".

واتفاقية جنيف هذه من نوع المعاهدات الجماعية ذات الصفة العالمية التي لا تسري عليها القاعدتان المعروفتان في القضاء الدولي وفي العرف الدولي فيما يتعلق بتفسير المعاهدات والتي تقرر أولاً أن المعاهدات لا يمكن أن تنشئ الحقوق وترتب الالتزامات إلا بين أطرافها كما تقرر الثانية أن المعاهدات لا يمكن أن تكون مصدر حق أو التزام للغير . فهاتان لا تسريان على اتفاقية جنيف لما لها من صفة العالمية . وهى لذلك تماثل تماماً ميثاق الأمم المتحدة الملزم لكل دول العالم بما فيها الدول غير الأطراف في هذا الميثاق .

وبالرجوع لميثاق الأمم المتحدة نجد في المادة ٢ فقرة ٦ على أن هيئة الأمم المتحدة ستعمل على أن تيسر الدول غير الأعضاء فيها على المبادئ التي جاءت في هذا الميثاق . وبالتعرف على هذه المبادئ نجد أن من أهمها العمل على حماية الإنسانية من ويلات الحرب وكذلك الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية . وهذا هو نفس ما تضمنته اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب . والنتيجة التي نخلص بها من هذا الربط المنطقي بين الميثاق والاتفاقية هي أن الاتفاقية تلزم الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى الدول الأعضاء فيها . وبالتالي فهي ميثاق عالمي لحقوق المدنيين في زمن الحرب والاحتلال الحربي .

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن الرضا اللاحق للمعاهدات الدولية من جانب دول العالم التي لم تكن أطرافاً فيها يضيف على هذه المعاهدات طابع الإلزام العالمي . ويتمثل هذا الرضا في النص على هذه المعاهدات بكاملها أو بعض نصوصها في القوانين والتشريعات الداخلية للدول . وكذا تصريحات رؤساء الدول وزعمائها ، واهتمام الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية بهذه المعاهدات كل ذلك يضيف

عليها الصفة الأمرة وهذا هو الحال بالنسبة لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين . فالأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة واللجان التابعة لها ، قد نادى في قراراتها العديدة بضرورة التزام الدول بالقواعد التي جاءت باتفاقية جنيف فيما يتعلق بحماية المدنيين في زمن الاحتلال الحربي .

كما تضمن قانون الحرب البرية الأمريكي الصادر في ١٨ يوليو سنة ١٩٥٦ نصوص اتفاقيات جنيف وبالمثل شملها قانون الحرب البرية الإنجليزي الصادر سنة ١٩٥٨ . ونتيجة لتكرار تطبيق قواعد اتفاقية جنيف بواسطة معظم دول العالم بما فيها الدول غير الأطراف التي تلجأ هذه الاتفاقية لما فيها من قواعد حماية إنسانية جاءت لصالح أبناء البشرية جميعاً دون تفرقة فإنه من المنتظر أن تصبح قواعد هذه الاتفاقية قواعد عرفية من قواعد القانون الدولي الملزمة لكل الدول . وليس هناك ما يمنع قانوناً من ذلك . ولا سيما بعد أن وضعت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الموقعة في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ الأساس القانوني لتمثل هذا الاتجاه الذي نراه . فلقد نصت المادة ٤٨ من هذه الاتفاقية على ما يلي :-

(وليس في المواد من ٣٤ إلى ٣٧) ما يحول دون أن تصبح قاعدة واردة في معاهدة ، ملزمة لدولة ليست طرفاً فيها ، باعتبارها قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي ومعتراً لها بهذه الصفة) .

كما يؤيد رأينا هذا . ما قالته محكمة العدل الدولية في صدد نظر قضية النزاع حول الامتداد القاري في بحر الشمال بين ألمانيا من جهة والدنمارك وهولندا من جهة أخرى . فلقد ذكرت المحكمة أنه ليس هناك ما يمنع أن تتحول قاعدة في معاهدة دولية نتيجة لتكرار اتباعها بواسطة الدول إلى قاعدة عرفية بهذا الشكل في وقت عقد المعاهدة .

ويقرر الفقه الحديث في مجال مناقشته لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ أن هذه الاتفاقيات باعتبارها تشكل جزءاً من القانون الدولي الإنساني أو ما يسمى بعبارة أخرى قانون جنيف . لها صفة الإلزام العالمي لكل الدول في مجتمعنا الدولي الحديث .

فهى تتضمن المبادئ الرئيسية التي تعترف بها الأمم المتمدينة وتؤيد بلا تردد تطبيقها في حالات النزاع المسلح الدولي والداخلي من أجل توفير حماية إنسانية للأشخاص المدنيين المقيمين في الأراضي محل النزاع .

### **رابعاً : الانتهاكات التي ارتكبتها قوات التحالف ضد المدنيين العراقيين في حرب الخليج الثالثة :**

#### **١- ارتكاب جرائم الحرب ضد الأراضي العراقية وضد المدنيين العراقيين:**

حيث قامت قوات التحالف بغزو الأراضي العراقية دون مبرر قانوني من قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهى حرب عدوانية تعد جريمة من جرائم الحرب التي حرّمها القانون الدولي ولا تصلح في ذلك المبررات التي أدعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير هذه الحرب بدعوى القضاء على نظام صدام حسين أو لتحرير الشعب العراقي من هذا النظام أو لنزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق والتي أثبتت فرق التفتيش التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى الأراضي العراقية قبل بدء العمليات الحربية عدم صحة هذه الادعاءات .

٢- ارتكاب جرائم تخريب وتدمير البنية الأساسية المدنية في العراق مما يقضي على المصادر المعيشية الرئيسية للشعب العراقي ويُعرض حياة الشعب كلها للخطر (مصادر الكهرباء - مصادر المياه - شبكات ومراكز الاتصالات ... الخ) .

٣- الهجوم بالصواريخ والطائرات على الأهداف المدنية والمنازل والضواحي السكنية والمباني غير الحكومية وتدميرها تدميراً شاملاً .

٤- الهجوم بالطائرات على القوافل المدنية أثناء سيرهم أو تنقلهم في الأراضي العراقية .

٥- استخدام قنابل وصواريخ ذات قدرات تدميرية هائلة ضد التجمعات السكنية والأسواق المأهولة بالمدنيين مما نتج عنه وفاة الآلاف من المدنيين بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ وكذلك جرحهم وإصابتهم بإصابات خطيرة يصعب الشفاء منها وعلاجها وتؤدي في غالب الأحوال إلى الوفاة .

٦- الهجوم على المستشفيات المدنية والقوافل الطبية وتدميرها مما نتج عنه عدم توفير الرعاية الصحية والإسعافات الأولية وإيقاف عمليات الإنقاذ الطبي والإسعاف .

٧- تدمير موارد الغذاء والمخابز والمحلات التجارية المدنية . مما ترتب عليه نقص المون الكافية واللازمة لمعيشة المدنيين في الأراضي التي يتم ضربها من الجو بالقنابل والصواريخ .

٨- الاعتداء على المواقع المدنية المجردة من وسائل الدفاع .

٩- استخدام الأسلحة والذخائر التقليدية للإنسانية المحرمة دولياً ضد المدنيين والأهداف المدنية والتي ينتج عنها آلاماً لا مبرر لها ويصعب الشفاء منها .

١٠- تدمير الممتلكات الثقافية والآثار المنصوص على حمايتها بموجب أحكام البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ والاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في النزاع المسلح .

١١- تدمير المساجد ودور العبادة والمزارات الدينية المقدسة لطائفة الشيعة.  
١٢- أعمال القبض والترحيل الإجباري للمدنيين في أراضي العراق المحتلة.

وكل تلك الأعمال ارتكبتها قوات التحالف ضد المدنيين في العراق بالمخالفة لقواعد قانون الحرب واتفاقيات لاهاي والخاصة بالحرب البرية والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب والبروتوكولين الإضافيين الملحقان بها .

#### **خامساً : الشرعية القانونية الدولية لاستخدام الأسلحة في حرب الخليج الثالثة**

شهدت العمليات الحربية في حرب الخليج الثالثة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أسلحة تقليدية خطيرة يمكن وصفها بأنها أسلحة لا إنسانية ولاسيما أنها استخدمت ضد المدنيين وضد الأهداف المدنية وتسببت في تدمير البنية الأساسية للعراق من محطات الكهرباء والمياه ومراكز الاتصالات المدنية وغير ذلك من المراكز الحياتية في العراق والتي يتجمع فيها المدنيون لقضاء حاجاتهم اليومية مثل الأسواق العامة وغيرها .

ومن أمثلة هذه الأسلحة التي استخدمت في هذه الحرب ما يلي :

١- القنابل الثقيلة التي تزن الواحدة منها أكثر من عشرة أطنان وذات قوة تدميرية هائلة قامت الطائرات بذفها على الأهداف المدنية بغرض تدميرها تدميراً شاملاً بمن فيها من السكان المدنيين .

٢- القنابل العنقودية الذكية ذات الأثر غير المميز بين العسكريين والمدنيين .

٣- الأسلحة والقنابل والشظايا الحارقة .

٤- أسلحة التشطي المضادة للأفراد .

٥- الأسلحة الموقوتة والأسلحة الغادرة مثل الأقلام التي كانت تقذفها الطائرات الأمريكية والبريطانية على تجمعات المدنيين والتي تنفجر بمجرد لمسها .

٦- المقذوفات ذات العيار الصغير .

٧- المقذوفات والقنابل الموجهة بالليزر .

إن كل هذه الأسلحة محرمة دولياً بموجب قواعد قانون الحرب والاتفاقيات الدولية التي وضعتها المؤتمرات الدولية التي عقدت لتحريم الأسلحة التقليدية اللاإنسانية التي تسبب آلاماً لا مبرر لها للمدنيين الذين يتعرضون لها وهذه الأسلحة هي بخلاف أسلحة التدمير الشامل النووية وغيرها والتي لم تستخدم حتى الآن في هذه الحرب والذي لو حدث أن استخدمت ستكون ذات آثار وعواقب خطيرة على شعب العراق .

ونورد فيما يلي وبايجاز شديد القواعد القانونية والمعايير التي تحرم استخدام هذه الأنواع في العمليات الحربية ولاسيما ضد المدنيين وغير المقاتلين الذين يتواجدون في المناطق المدنية والأراضي التي تتعرض للغزو العسكري باستخدام القوات المسلحة التي تستعمل هذه الأسلحة المحرمة دولياً .

## أولاً : القواعد والمعايير التي تحرم الأسلحة التقليدية للإنسانية :

### أ - بالنسبة للأسلحة الحارقة : Incendiary Weapons

- يمكن بناء تحريم هذه الأسلحة استناداً إلى الأسانيد القانونية التالية :-
- ١- طبقاً لشرط مارتن Martine Clause والذي جاء ذكره في مقدمة اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٢ حسب النص التالي :-

"في الحالات الغير منصوص عليها في الاتفاقيات السابقة ، يبقى المدنيين والعسكريين تحت حماية مبادئ القانون الدولي النابعة من مبادئ الإنسانية والضمير العام" .

طبقاً لهذا الشرط يمكن تحريم النابالم والأسلحة الحارقة الأخرى والتي بالرغم من عدم وجود نصوص صريحة تجرمها في الاتفاقيات السارية حالياً إلا أنه من الواضح أن استخدام مثل هذه الأسلحة يعد مخالفاً لمبادئ الإنسانية والضمير العام . وبالتالي فهي مخالفة للقاعدة التي جاء بها شرط مارتن السابق الإشارة إليه .

- ٢- وطبقاً للقاعدة التي جاء ذكرها في لوائح لاهاي في المادة ٢٣ فقرة ٥ والتي تنص على ما يلي :-

"يحظر استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد والتي يتضح من الآثار الطبية الناتجة عن استخدامها أنها تسبب آلاماً لا مبرر لها .

- ٣- طبقاً للقواعد التي جاء ذكرها في مقدمة إعلان سانت بطرسبرج والتي تنص على تحريم استخدام هذه الأسلحة التي تؤدي إلى زيادة آلام من يتعرض لها أو تجعل موته محققاً ، طبقاً لهذه القواعد فإنه يحرم استخدام النابالم والأسلحة الحارقة نظراً لأن استخدامها يؤدي إلى زيادة آلام من

يتعرض لها وفي غالب الأحيان تجعل الموت محققاً بعد أن يقاسي من هذه الآلام . وبالتالي فهي تعد مخالفة لما جاء في إعلان سانت بطرسبرج ومن ثم يجب تحريمها .

٤- طبقاً للمبدأ الرئيسي المنصوص عليه في قواعد القانون الدولي الاتفاقية والذي استقر في قواعد القانون الدولي العرفية وفي سلوك الدول وفي التشريعات الداخلية لمعظم الدول المتمدينة والتي تتعلق بتنظيم سلوك المقاتلين في ميدان القتال ، والذي ينلخص في "أن المقاتلين يلتزمون بقصر عملياتهم الحربية ضد أعدائهم من العسكريين بغرض هزيمتهم ، وأنهم يلتزمون باحترام وحماية المدنيين والأهداف المدنية" .

طبقاً لهذا المبدأ يحرم استخدام النابالم والأسلحة الحارقة ذات التأثير غير المميز بين العسكريين والمدنيين وذلك بسبب عدم القدرة على السيطرة على نتائج استخدام هذه الأسلحة واحتمال اندلاع النيران الناتجة عن استخدامها في مساحات كبيرة قد تسبب خسائر كبيرة بين المدنيين والأهداف المدنية التي تتمركز في المنطقة أو بجوار المنطقة التي تستخدم فيها هذه الأسلحة الحارقة.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد فائدة عسكرية كبيرة تعود على الجيوش من استخدام هذه الأسلحة الحارقة وذلك بالمقارنة مع الامتيازات الإنسانية التي يجب مراعاتها عند استخدام أي سلاح ولاسيما إذا كان سلاحاً غير مميزاً ويسبب أضراراً لا مبرر لها .

٥- وبالنسبة للمعيارين القانونيين اللذين اعتبرهما مؤتمر لوسرن لتجريم الأسلحة التقليدية التي تسبب آلاماً لا مبرر لها والذي عقد في مدينة لوسرن بالاتحاد السويسري عام ١٩٧٣ أساساً لتكليف أي سلاح تقليدي من أجل المطالبة بتحريمها . وهذان المعياران هما :-

A- Causing Unnecessary Suffering : إحداث آلام لا مبرر لها

B- Have a discriminate effects : ذو آثار غير مميزة

فهذان المعياران ينطبقان بشكل واضح على استخدام النابالم والأسلحة والذخائر الحارقة وبالتالي ينبغي تحريمهما بالنص عليهما في تشريع قانوني.

٦- بالنسبة لأسلحة وذخائر التشظي وما على شاكلتها

فيما يلي الأسانيد القانونية التي تكون أساساً لتحريم هذه الأسلحة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :-

١- يمكن تحريم هذه الأسلحة على أساس المادة ٢٣ فقرة ٥ من لوائح لاهاي والتي تحرم استخدام أسلحة تحدث آلاماً لا مبرر لها .

٢- كما يمكن تحريم هذه الأسلحة على أساس إعلان سانت بطرسبرج، والذي يحرم استخدام الأسلحة التي تزيد بدرجة خطيرة من آلام المصاب بها .

٣- قوانين الحرب الوطنية التي تحرم استخدام القذائف التي تحتوى على زجاج وذلك بالمقارنة بين هذه القذائف وما تحدثه من آلام وعاهات لمن يتعرض لها وبين ذخائر التشظي ومستودعات المسامير التي تحدث نفس الآثار التي تحدثها قنابل الزجاج ، وبالتالي يجب تحريمها أيضاً كما سبق تحريم قنابل الزجاج .

٤- المعيار القانوني الذي على أساسه تم تحريم قذائف دم ، هذا المعيار ينطبق تماماً على قذائف التشظي الحديثة وقنابل البلي والمسامير .

## ثانياً : الإعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بتحريم استخدام أسلحة

### تقليدية معينة :-

١- إعلان سان بطرسبورج لعام ١٨٦٨ بشأن حظر استعمال بعض القذائف في وقت الحرب والذي نص على ما يلي :

- أن التقدم الحضاري يجب أن يخفف قدر الإمكان من نكبات الحرب ؛
- وإلى أن الهدف المشروع الوحيد الذي يجب أن تسعى إليه الدول أثناء الحرب هو إضعاف القوات العسكرية للعدو ؛
- وإلى أنه يكفي إقصاء أكبر عدد ممكن من الجنود من المعركة بغية تحقيق هذا الهدف ؛
- وإلى أنه قد يتم تجاوز هذا الهدف في حالة استخدام أسلحة تزيد بلا مبرر من آلام الأشخاص الذين أصبحوا عاجزين على القتال أو تجعل موتهم محتوماً ؛

- وإلى أن استعمال هذه الأسلحة مخالف للقوانين الإنسانية ؛
- فإن الأطراف المتعاقدة تلتزم الامتناع المتبادل في حالة قيام حرب فيما بينها ، عن السماح لقواتها البرية باستعمال أية قذيفة يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام تكون إما متفجرة أو مشحونة بمواد قابلة للانفجار أو للاشتعال .

٢- اتفاقية بشأن حظر استعمال الرصاص القابل للانتشار أو التمدد في الجسم بسهولة الموقعة في لاهاي في ٢٩ يوليو ١٨٩٩ :

اتفق الأطراف في هذه الاتفاقية على ما يلي :

"إن الأطراف المتعاقدة توافق على الامتناع عن استخدام الرصاص الذي ينتشر أو يتمدد بسهولة في جسم الإنسان، ومنه مثلاً الرصاص ذو الغشاء الصلب الخفيف أو القاطع .

٣- بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخائفة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية في الحرب الموقعة في جنيف في ١٧ يونيو ١٩٢٥ :

وجاء النص على ما يلي :-

إن المندوبين المفوضين الموقعين أدناه باسم حكوماتهم الخاصة :

"إذ يعتبرون أن استعمال الغازات الخائفة أو السامة وكل ما شابهها من مواد سائلة أو معدات في الحرب أمر يدينه عن حق الرأي العام في العالم المتمدن ؛

- وإذ يعتبرون أن حظر هذا الاستعمال سبق الإعلان عنه في معاهدات تعد غالبية دول العالم أطرافاً فيها ؛

- ومن أجل أن يقبل هذا الحظر على المستوى العالمي كجزء من القانون الدولي، ويكون ملزماً من حيث الضمير والممارسة لدى الدول؛ يعلنون .

- أن الأطراف المتعاقدة ، طالما أنها ليست أطرافاً في المعاهدات التي تحظر هذا الاستعمال، تقبل هذا الحظر، وتوافق على تمديده ليشمل وسائل الحرب الجرثومية، وتوافق أيضاً على أن تلتزم إزاء بعضها البعض بأحكام هذا البروتوكول .

٤- اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، والموقعة في نيويورك في ١٠ إبريل ١٩٨١ :

حيث تنص على ما يلي :

"تستعد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم استخدام تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء أو الشديدة لأغراض

عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى كوسيلة لإلحاق الدمار والخسائر أو الإضرار بأية دولة طرف أخرى".

٥- اتفاقية حظر أو تقيد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الموقعة في جنيف في ١٠ أكتوبر ١٩٨٠:

- إن الأطراف السامية المتعاقدة، إذ تذكر بأن على كل دولة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أية دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة، وإذ تشير كذلك إلى المبدأ العام القاضي بحماية السكان المدنيين من آثار العمليات العدائية، وإذ تستند إلى مبدأ القانون الدولي القائل بأن ما للأطراف في نزاع مسلح من حق في اختيار أساليب الحرب أو وسائلها ليس بالحق غير المحدود، وإلى المبدأ الذي يحرم أن تستخدم في النزاعات المسلحة أسلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية يكون من طبيعتها أن تسبب أضراراً مفرطة أو ألاماً لا داعي لها.

- وإذ تذكر أيضاً بأن من المحظور استخدام أساليب أو وسائل حربية يقصد بها أو يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة الأثر، وإذ تؤكد تصميمها على أنه، في الحالات التي لا تتناولها هذه الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها أو الاتفاقيات الدولية الأخرى، يتوجب أن يظل السكان المدنيون والمقاتلون متمتعين، في كل الأوقات، بحماية وسلطان مبادئ القانون الدولي المستمدة من الأعراف المستقرة ومن المبادئ الإنسانية ومما يمليه الضمير العام.

٦- بروتوكول بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها (البروتوكول الأول)  
والموقع في جنيف في ١٠ أكتوبر ١٩٨٠ :

وينص البروتوكول على حظر استعمال أي استعمال أي سلاح يكون  
أثره الرئيسي إحداث جراح في جسم الإنسان بشظايا لا يمكن الكشف  
عنها بالأشعة السينية .

٧- البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية  
والأمشاط الأخرى (البروتوكول الثاني) الموقع في جنيف ، ٣ مايو  
١٩٩٦ .

ويحظر هذا البروتوكول استعمال الألغام الأرضية السطحية والألغام  
المنبثقة عن بعد والألغام المضادة للأفراد والنبائط الأخرى وهي  
الذخائر المصممة للانفجار بمجرد للمس والأشراك الخداعية .

٨- اتفاقية بشأن حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة  
الكمابوية وتدمير هذه الأسلحة الموقعة في باريس في ٢٣ يناير ١٩٩٣

ثالثاً : القواعد القانونية التي أوردتها البروتوكول الأول الملحق لاتفاقيات جنيف  
والتي تحرم أساليب ووسائل وأسلحة القتال اللاإنسانية :-

جاء القسم الأول من البروتوكول بالقواعد القانونية التالية :

نصت المادة ٣ على القواعد الأساسية التي يلتزم بها المحاربون وهي :

(١) أن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقاً  
لا تقيده قيوده .

(٢) يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها  
إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها .

(١٣) يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد .

كما نصت المادة ٣٦ على تحريم الأسلحة الحديدة اللاإنسانية حيث نصت على ما يلي:-

يلتزم أي طرف سام متعاقد ، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا البروتوكول ، أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها هذا الطرف السامي المتعاقد .

كما نصت المادة ٣٧ على حظر الغدر :

حيث يحظر قتل الخصم أو إصابته بالجوء إلى الغدر مثل استعمال أسلحة الغدر والشراك الخداعية والذخائر التي تنفجر بمجرد اللمس وغيرها .

## خاتماً :

من هذا العرض السابق لقواعد القانون الدولي التي تحرم استخدام أسلحة تقليدية معينة ضد المدنيين والتي ينتج عنها أن يقاسي من يتعرض لها من آلام لا مبرر لها والتي لا تميز بين العسكريين والمدنيين والتي تدمر البنية الأساسية المدنية ، يتبين أن حرب الخليج الثالثة قد انتهكت فيها كل هذه القواعد الدولية بحيث يمكن وصفها بأنها حرب عدوان ضد شعب العراق وسلامة أراضيه .